

بيان جمعية الإنترنت بشأن أهمية الحوار العالمي المفتوح حول الخصوصية على الإنترنت.

[واشنطن العاصمة وجنيف، سويسرا – 12 يونيو 2013] أشارت جمعية الإنترنت إلى الكشف الأخير عن النطاق الواضح لجهود الحكومة الأمريكية لجمع قدر وافر من المعلومات عن المستخدمين النهائيين من مزودي خدمة الإنترنت والاتصالات الأمريكيين لأغراض استخباراتية. نشعر بقلق عميق فيما يتعلق بأن جمع وتخزين بيانات المستخدمين والربط المحتمل بينها سيقوض الكثير من المبادئ الرئيسية وعلاقات الثقة التي بنيت على أساسها شبكة الإنترنت العالمية. الأثر الذي سيحدثه هذا الإجراء لا يقتصر على المستخدمين أو الشركات في الولايات المتحدة، لكن ستكون له تداعيات على كل مستخدمي الإنترنت بجميع أنحاء العالم.

تلعب الحكومة دورًا مهمًا في حماية مواطنيها، كما توجد حاجة إلى تبني نهج أفضل للتعامل مع مسألة الحماية على الإنترنت، إلا أن جمعية الإنترنت تؤمن بقوة بأن الأمن الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا في سياق أوسع للثقة واحترام الحقوق الأساسية، مثل الخصوصية. جمعية الإنترنت، وكذلك الكثير من المنظمات والأفراد بجميع أنحاء العالم، تتوقع من الحكومات أن تحترم وتحمي الحقوق الأساسية لمواطنيها – بما في ذلك الحق في الخصوصية مع أو بدون اتصال - على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كانت الحكومة الأمريكية تلعب في السابق دورًا فعالاً في رعاية هذه الحقوق على المستوى الدولي. وعلى سبيل المثال، كانت للولايات المتحدة الريادة في إقرار القرار الصادر من مجلس حقوق الإنسان تحت رقم 8/20/RES/HRC/A، الذي أعاد التأكيد على أن الحقوق الأساسية تنطبق على أنشطة الأفراد في بيئة الإنترنت أيضًا، بما في ذلك الخصوصية وحرية التعبير. يعني ذلك أن القيود المفروضة على الحقوق يجب أن تكون استثنائية ومتوافقة مع المعايير المقبولة دوليًا مثل: نص القانون؛ وتهدف إلى تحقيق غرض مشروع؛ ومثبتة حسب الضرورة وتعتبر أقل وسائل تحقيق الهدف المنشود تقييدًا. المستخدمون بطبيعة الحال تكون توقعاتهم أعلى من توقعات الحكومات التي أقرت هذه المعايير الدولية.

يجب أن يوفر الإنترنت قنوات اتصال آمنة وموثوقة وخاصة بين الأفراد والهيئات. نشأ الإجماع على ضرورة وجود معايير معترف بها دوليًا لحماية البيانات من خلال الاتفاقات التي شكلت اللبنة الأساسية الأولى للثقة على الإنترنت، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول حماية الخصوصية والتدفقات العابرة للحدود للبيانات الشخصية واتفاقية الاتحاد الأوروبي لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الأوتوماتيكية للبيانات الشخصية وإطار عمل حماية البيانات للاتحاد الأوروبي وإطار عمل الخصوصية لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (إبيك) ونظام قواعد الخصوصية عبر الحدود.

تثير عمليات الكشف الناشئة حول البرامج الأمريكية المزعومة لجمع المعلومات عن مستخدمي الإنترنت تساؤلات واضحة فيما يتعلق بأي مدى تأثرت توقعات الأفراد للخصوصية. هذا النوع من جمع معلومات المستخدمين يعتبر مخالفًا للتعهدات التي قطعتها الحكومات بجميع أنحاء العالم على نفسها فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وحقوق الإنسان الأخرى. نتوقع من أي حكومة توقع على هذه المبادئ أن تشارك بشكل كامل مع مواطنيها في حوار مفتوح عند

السعي إلى تحقيق حماية حقوق الفرد والأمن القومي على حد سواء. ونحتاج أيضًا إلى تحدي وجهة النظر القائلة بضرورة أن توجد دائمًا مفاضلة بين ضمان الأمن وحماية حقوق المستخدمين.

تشعر جمعية الإنترنت بقلق عميق أيضًا فيما يتعلق بأن البرامج المزعومة والجهود المشابهة للحكومات الأخرى سيكون لها تأثير سلبي على نشر وإقرار الحلول الفنية لتأسيس اتصالات موثوقة عبر الإنترنت. وتدعو الحاجة إلى وجود هذا النوع من البنية الأساسية الممكنة من الثقة للحفاظ على التوافقية والانفتاح على المستوى العالمي. الإنترنت شبكة عالمية - الأثر الذي ستحدثه مثل هذه البرامج لا يقتصر على بلد معين فقط، لكن ينتشر بجميع أنحاء العالم ليشمل المستخدمين في كل مكان.

المعلومات التي تم الكشف عنها مؤخرًا تسلط الضوء على أهمية وجود حوار عالمي مفتوح فيما يتعلق بالخصوصية على الإنترنت في مجال الأمن القومي وضرورة أن يلتزم كل أصحاب المصلحة بالمعايير والمبادئ المحددة في الاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية البيانات والحقوق الأساسية الأخرى. وتعتبر التفاعلات الموثوقة في الفضاء السيبراني ضرورية ليس فقط بالنسبة لمستقبل الإنترنت، ولكن للابتكار المستمر والتطور الاقتصادي والسياسي ولمجتمع عالمي نابض بالحياة أيضًا. كما يحتاج المستخدمون إلى توقعات واضحة وواقعية للخصوصية على الإنترنت تحترمها الحكومات والمؤسسات على حد سواء، حتى يمكنها الاستمرار في استخدام الإنترنت بالطرق التي من شأنها أن تعزز كل المجتمع.

نبذة عن جمعية الإنترنت

تعد جمعية الإنترنت المصدر المستقل الموثوق به للمعلومات المتعلقة بالإنترنت وقيادة الفكر من جميع أنحاء العالم. وبناء على رؤية جمعية الإنترنت وأساسها التكنولوجي الضخم، فإنها تعزز الحوار المفتوح حول سياسة الإنترنت والتكنولوجيا والتطوير المستقبلي بين المستخدمين والشركات والحكومات والمنظمات الأخرى. ومن خلال عملها مع أعضائها وفروعها بجميع أنحاء العالم، تعمل جمعية الإنترنت على تمكين التطور والنمو المستمر للإنترنت لكل شخص. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.internetsociety.org

لاتصالات وسائل الإعلام: ويند كوفر، gorcover@isoc، +1-439-703-277